موجز قطري

لبنان

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

زيارة لموقع البلديات

تقديم

شهد وسوف يشهد العامان ٢٠١٥ و٢٠١٦ حدثين كبيرين: إقرار أهداف التنمية المستدامة، والمؤتمر الدولي المعني بالتنمية الحضرية المستدامة – الموئل الثالث. ومن المتوقع أن يحقق كلاهما قريباً آثاراً إيجابية على حياة الناس في جميع أنحاء العالم، وخاصة على الفئات الفقيرة والضعيفة.

في ٢٥ سبتمبر عام ٢٠١٥، اعتمد ١٩٣ بلداً منضوياً في الجمعية العامة للأمم المتحدة جدول أعمال التنمية ٢٠٣٠ تحت عنوان "تحويل عالمنا". تم اعتماد ١٧ هدفاً للتنمية المستدامة مع التوصية بأن تعمل كل حكومة وشركائها المعنيين والجهات ذات الصلة على تحقيق الأهداف المحددة في إطار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

وينص الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة على أن المدن والمستوطنات البشرية ينبغي أن تصبح شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة. وتعني الأهداف العشرة المحددة في إطار هذا الهدف العام، بذل جهود استثنائية والعمل الجماعي من أجل تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. وينطوي هذا على عدة عوامل من بينها ضمان الحصول على سكن ملائم وآمن وبأسعار معقولة، والخدمات الأساسية، وأنظمة النقل المستدامة، والسلامة على الطرق، وتعزيز التحضر الشامل والمستدام، وحماية التراث الثقافي والطبيعي، الخ.

سوف يقر مؤتمر الموئل الثالث الذي تنظمه الأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠١٦ في كيتو – الإكوادور، "الخطة الحضرية الجديدة" التي ينبغي تنفيذها من قبل جميع الحكومات في السنوات العشرين المقبلة.

سيوائم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، على الصعيد العالمي وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني استراتيجياته وبرامجه وخطط العمل الخاصة به لتصبح متسقة مع أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف رقم ١١ ومع توصيات الخطة الحضرية الجديدة.

في لبنان، في غياب السياسات الحضرية الوطنية وجهات التخطيط الحضري، سينبغي على البرنامج تكريس جهود ضخمة لحشد وتعزيز وتنفيذ البرامج والتدخلات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة.

ستشير الخطّة التي سيتم إعدادها قريباً، والتي ستعكس استراتيجية وتخطيط برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان للأعوام الخمسة القادمة، بوضوح إلى الأنشطة المخططة، والأساليب المعتمدة، والاستراتيجيات المقترحة، وعلاقتها بتحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ١١ والخطة الحضرية الجديدة.

طارق عسيران

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان

السياق الحضري

معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي	٢٪ (٢٠١٤) [١]
معدل اللامساواة وفق مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة	١٨٧/٦٥ (٢٠١٤) [٢]
عدد السكان	٤,٥٥ مليون (٢٠١٤) [٣]
نسبة السكان في المناطق الحضرية	٨٨٪ (٢٠١٤) [٤]
نسبة السكان من الشباب (١٥-٢٤)	١٧,٠٤ ٪ (٢٠١٥) [٥]
معدل النمو في عدد السكان	٠,٨٦٪ (٢٠١٥) [٦]
معدل نمو التحضر	٣,١٨٪ (٢٠١٠-٢٠١٥) [٧]
نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في المناطق العشوائية	٥٣,١٠٪ (٢٠٠٥) [٨]

القضايا الحضرية الرئيسية

شهد لبنان على مدى عقود عديدة نمو وزحف حضري سريع وغير منظم. بسبب أنظمة التخطيط المحدودة المنفذة، تغطي المناطق الحضرية مناطق متسعة على نحو متزايد، وفي نفس الوقت فقد نمت الفوارق الحضريّة. وتتزايد الإنشاءات الجديدة بشكل كبير وخصوصاً في المناطق الساحلية، حيث يقطن غالبية الشعب اللبناني، مما يساهم في التوسع العمراني غير المنظم (مجلس الإنماء والإعمار، ٢٠٠٥).

على الرغم من أن المدن، وبخاصة العاصمة بيروت، تتمتع بأحياء راقية مزدهرة، فإن الفجوة بين المناطق الحضرية وعدم المساواة قد ازدادت عمقاً. ففي العاصمة بيروت وحدها مع ضواحيها، وقبل أزمة النزوح السوري الحالية، كان هناك ٢٤ منطقة عشوائية/حي فقير تستضيف ٢٠٪ من السكان (فواز وبيلين، ٢٠٠٣). وقد قدر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن "الأحياء الفقيرة" لسكان الحضر في لبنان كانت حوالي ٥٠٪ في العام ٢٠٠١ (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٠).

ولوحظ وجود تغير ملحوظ في مؤشرات الفقر بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٤ مع انخفاض في الأسر التي تعيش في فقر مدقع (من ٧٪ إلى ٥٪) وتلك التي تعيش في فقر نسبي (من ٢٨٪ إلى ١٨٪) (وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤). ومع ذلك، في ظل الأزمة السورية، فقد ارتفعت مستويات الفقر مرة أخرى. كما شهدت المناطق الأكثر فقراً زيادة كبيرة في عدد السكان، حيث زاد عدد السكان في بعض الأحياء بنسبة تصل إلى الضعف مع وصول اللاجئين السوريين. وكذلك شهدت مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين زيادة سكانية كبيرة بسبب تدفق اللاجئين السوريين في حين أن هذه المناطق توفر خيارات سكنية نادرة بأسعار معقولة.

تعتبر نظم التخطيط مجهزة إلى حد ضئيل للنظر في تدابير لتخفيف الفوارق الحضرية. كما أن عدم وجود تخطيط محلي وخطط رئيسية عبر القطاعات تعيق القدرة على استيعاب زيادة سكان المناطق الحضرية. وقد ازداد قصور أنظمة الخدمة على مدار سنين من الحرب الأهلية ولم يتم التعامل معها بانتظام منذ ذلك الحين. وتفاقم هذا نتيجة لتوفير خدمات ونظام تخطيط مجزئين. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من توصيل ثلثي السكان بشبكات الصرف الصحي فإن ٨٪ فقط يتم معالجتها، وتفقد ٥٠٪ من المياه في الشبكات. بالإضافة إلى ذلك، فإن متوسط إمدادات الطاقة الوطنية يكمن فقط في ١٨,٣ ساعة في اليوم. كما أن سوء الخدمات وانعدام التخطيط والاعتماد الكبير على النقل الخاص – لبنان به ثاني أعلى معدل فيما يخص عدد الأفراد بالنسبة للسيارات في العالم – له تأثير سلبي كبير على البيئة وصحة المواطنين في المناطق الحضرية. وقد تفاقم هذا الوضع من جراء الأزمة السورية والارتفاع الهائل في عدد السكان.

التحضر

يعتبر لبنان من الدول الأكثر تحضراً في كل العالم والمنطقة العربية، حيث يعيش ٨٧٪ من سكانه البالغ عددهم ٤ مليون شخص في المناطق الحضرية والأغلبية – تقدر ب ٦٤٪ – يعيشون في المناطق الحضرية في بيروت وطرابلس.[٩] ويتركز التوسع العمراني في لبنان حول المدن الرئيسية الساحلية (بيروت طرابلس وصيدا وصور)، بين المدن الثانوية وعلى شكل مناطق عشوائية على أحزمة المدن. يعيش اللاجئون الفلسطينيون البالغ عددهم حوالي ٢٧٠،٠٠٠ شخص في ١٢ مخيماً رسمياً و٤٣ منطقة مجاورة وتجمعاً، وتتواجد الغالبية العظمى في المدن الساحلية الرئيسية الأربعة.[١٠] مع اندلاع الأزمة

١ البنك الدولي: http://data.worldbank.org/country/lebanon
٢ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: http://hdr.undp.org/en/content/inequality-adjusted-hdi
٣ البنك الدولي: http://data.worldbank.org/country/lebanon
٤ البنك الدولي: http://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS
٥ كتاب حقائق وكالة الاستخبارات المركزية: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/le.html
٦ المرجع نفسه
٧ المرجع نفسه
٨ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: http://urbandata.unhabitat.org/explore-data/?countries=LB&indicators=slum_proportion_living_urban
٩ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٠٨
١٠ الجامعة الأمريكية في بيروت/أونروا ٢٠١٠

السورية في عام ٢٠١١ شهد لبنان تدفق أعداد كبيرة من النازحين من سوريا، مع أكثر من ١،٠٧٥،٠٠٠ لاجئ سوري مسجل حتى أكتوبر ٢٠١٥، بالإضافة إلى ٤٣،٥٠٠ لاجئ فلسطيني من سوريا وأعداد أقل من العائدين اللبنانيين واللاجئين العراقيين.[١١] يتبع النازحون من سوريا إلى حد كبير نمط التحضر الخاص بسكان البلد المضيف حيث لا توجد مخيمات رسمية، وهكذا وجد اللاجئون المأوى بشكل رئيسي من خلال قنوات السوق الرسمية وغير الرسمية. كما تتركز ثلاثة من أربعة قطاعات اقتصادية رئيسية – البناء/العقارات، وصناعة الخدمات والسياحة (باستثناء القطاع الزراعي) – في المدن الرئيسية على طول الساحل، بالإضافة إلى السوق والخدمات غير الرسميين الأكبر. ولذلك فمن المتوقع كذلك أن ينتقل المزيد من النازحين السوريين إلى المدن الكبرى في السنوات المقبلة للبحث عن فرص عمل.

إدارة التحضر

وينقسم لبنان إلى ثمان محافظات تشمل ٢٥ قضاء وهي: بيروت، وجبل لبنان، والشمال، وعكار، والبقاع، وبعلبك/الهرمل، والجنوب، والنبطية. تحكم البلديات (توجد ١٠٨٠ بلدية في لبنان) معظم المناطق في لبنان مثل المدن، والبلدات، والقرى. البلديات هي الإدارات المحلية التي وفقاً للقانون تتمتع بـ"شخصية معنوية وإستقلال مالي وإداري". وفي الآونة الأخيرة شهد قطاع البلديات تشكيل اتحادات البلديات (٥٣ اتحاد للبلديات يغطي أكثر من ٨٠٠ بلدية)، وهي عبارة عن مجموعات من البلديات المتجاورة التي قررت طوعياً العمل بشكل مشترك مما يسمح بتعزيز قدرات البلديات والسماح لها بالعمل على المستوى الإقليمي.

يتم تنفيذ التخطيط في لبنان بطريقة شديدة المركزية وبطريقة "المحاكاة" نظراً لمختلف جهات التخطيط، والعديد من التطويرات المخصصة، ومنح الأولوية للقطاع العقاري، وتأثير السياسة. في حين أن هناك أدوات لتنظيم التخطيط في لبنان مثل الخطة الرئيسية العمرانية الوطنية للأراضي اللبنانية من عام ٢٠٠٥، فإن تخطيط الخطط الرئيسية وقوانين البناء لا يستجيب للخصوصيات الوطنية أو الفوارق الحضرية أو لآخر آثار الأزمة السورية. لدى لبنان عدد من الجهات الوطنية المعنية بالتخطيط الحضري، ولكن لا تزال سياسات الدولة في هذا القطاع ضئيلة. وتشمل تلك الجهات الرئيسية المعنية السلطات المحلية (البلديات واتحادات البلديات)، والمديرية العامة للتنظيم المدني، والمجلس الأعلى للتنظيم المدني، ومجلس الإنماء والإعمار، والوزارات القطاعية الأخرى.

التحديات البيئية

يتسبب نمو السكان والزيادة في معدلات الاستهلاك في الزيادة السريعة على طلب المياه للاستخدام المحلي في المدن الحضرية، والذي تم تقديره ليصل إلى متوسط ٤٢٠ مم٣ في عام ٢٠٣٠.[١٢] ويؤدي كل من سوء إدارة الموارد المائية، إلى جانب القدرة التخزينية المنخفضة للغاية للمياه، والكمية الكبيرة للمياه التي تفقد في البحر، والصيانة التشغيلية المنخفضة لشبكة توزيع المياه وغياب مخطط الإدارة الرسمي لقطاع المياه إلى تباين مناطقي وموسمي في إمداد المياه.[١٣] وكوسيلة لتأمين استهلاك المياه اليومي، يقوم ٥٠٪ من السكان بشراء الزجاجات والجالونات، و٢٥٪ من السكان يستخدمون مياه شاحنات بيع المياه، و١٠٪ يستخدمون مياه الينابيع أو صنابير المياه، و١٠٪ يستخدمون الشبكات الخاصة.[١٤]

بغض النظر عن الاستهلاك المرتفع للمياه، يزيد التأثير المصاحب للنمو الديموغرافي السريع إلى جانب زيادة الاستهلاك بشكل كبير من حجم المخلفات الصلبة الناتجة في المناطق الحضرية في لبنان. وبالتالي، ينتج متوسط ١،٥٧ مليون طن من المخلفات في لبنان كل عام وحوالي ٦٥ بالمئة منها ينتج في المناطق الحضرية. ومنذ يوليو ٢٠١٥، واجه لبنان أزمة شديدة في المخلفات الصلبة والتي أدت إلى إنشاء ١٧٠٠ موقع للتخلص من النفايات، تقريباً في كل المناطق، وإلى تراكم القمامة في الشوارع في مدينة بيروت.

التنفيذ الجاري لخزان المياه الانصارية

١١ أونروا ٢٠١٥
١٢ مجلس الإنماء والإعمار، ٢٠٠٥
١٣ وزارة البيئة، ٢٠٠١، اليونيسف، ٢٠١٠، مجلس الإنماء والإعمار، ٢٠٠٥، البنك الدولي، ٢٠١٠
١٤ اليونيسف، ٢٠١٠

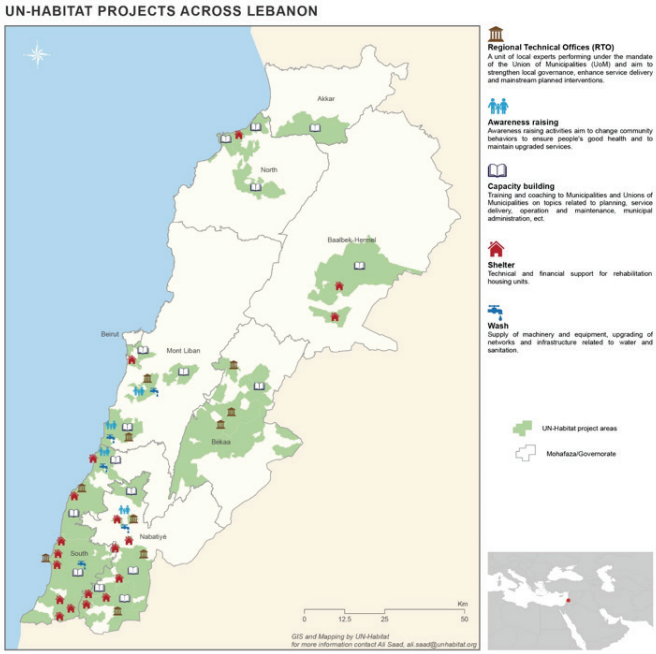

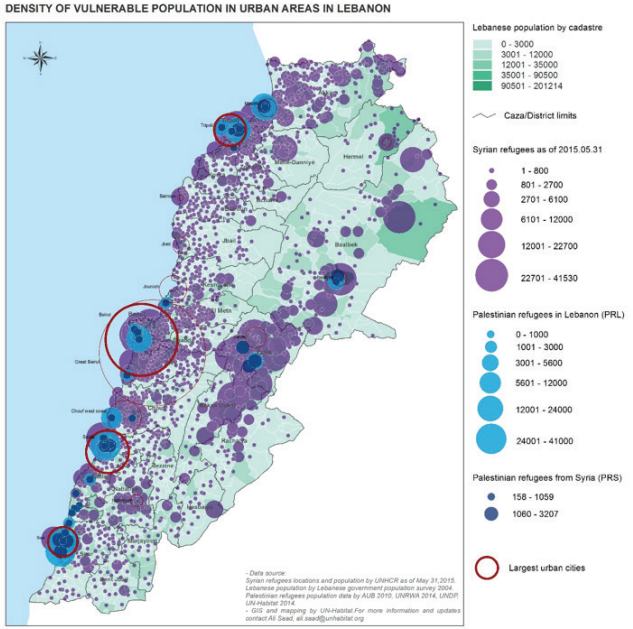

البرنامج المناطقي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

بدأ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عمله في لبنان في أواخر عام ٢٠٠٦. وحيث أن البلاد قد تعرضت لأزمتين من العيار الثقيل – الحرب على لبنان – يوليو ٢٠٠٦، وأزمة اللاجئين السوريين – وجّه البرنامج معظم أنشطته للتركيز على الاستجابة للقضايا الناتجة عن هذه الأزمات من خلال إعادة إعمار الإسكان، وتوفير المأوى، وتطوير الخدمات الأساسية مع وضع الأسس لحلول مستدامة طويلة الأجل. وترتبط مشروعات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمجالات التركيز الرئيسية المحددة التالية:

التشريع والحكم الحضريين

لقد ازدادت قدرة الحكومات المحلية والوطنية وكذلك الشركاء الآخرين لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العام الماضي من خلال الأبحاث والمشاريع المنفّذة للبرنامج في لبنان. ويهدف كل من برنامج المدن وبرامج الأحياء التي أطلقت عام ٢٠١٥ إلى إمداد الحكومات المحلية والوطنية بأداة لتحسين الاستجابة في مجالات المأوى والبنية التحتية والخدمات. ويتم إعداد ملفات المدن والأحياء بالتعاون مع السلطات المحلية والوطنية من أجل إشراكهم في مناقشة كبيرة حول أهمية التحليل عبر القطاعات الذي يمكّن من تحسين التوسيع والتكثيف والتخطيط. وتزداد الحاجة لهذا إذا علمنا أن المدن اللبنانية غير مجهزة وغير مخطط لها للتعامل مع الزيادة الهائلة في السكان التي تسببت فيها الأزمة السورية في عام ٢٠١١ ونتج عنها ١،٢ مليون لاجئ.

ومن أمثلة البرامج البحثية الأخرى والتي تهدف أيضاً إلى زيادة قدرة الحكومات المحلية والوطنية، تقييم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لقضايا الإسكان والأراضي والملكية للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة. وتوفر الدراسة توصيات لسياسات التخطيط والمشاريع التي تستهدف معالجة الإسكان والأراضي وقضايا الملكية والحقوق التي تتبناها المنظمات غير الحكومية الدولية المختلفة التي تعمل في قطاع المأوى للاجئين السوريين في لبنان.

ويقوم مشروع بحثي أخر تحت اسم «ليس هناك مكان للعيش»، بالاشتراك مع معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة في الجامعة الأمريكية في بيروت بمعالجة التحديات الناشئة عن توفير المأوى للاجئين السوريين وتقديم النصيحة للحكومات المحلية والوطنية فيما يخص إجراءات السياسة الفاعلة القادرة على معالجة ذلك. وكذلك، تم إطلاق كلا الدراستين في فعالية عامة بمشاركة واسعة من ممثلي الحكومات الوطنية والمحلية.

وعلاوة على ذلك، لدى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات حالياً برنامج كبير يسهل زيادة قدرة الحكومات المحلية والوطنية وكذلك الشركاء الآخرين في تنفيذ البرامج التي تحسن أمن الحيازة للفئات المحرومة والأقليات على المستويات الوطنية. وبإطلاقها في عام ٢٠١٥، ستوفر كل من برامج المدن والأحياء توصيات للحكومات المحلية والوطنية للتحسين المباشر لأمن حيازة المجتمعات السورية والمجتمعات المضيفة في المدن اللبنانية الكبرى الأربعة وهي بيروت، وطرابلس وصيدا وصور.

ويمكن أيضاً أن يتم عرض التحسينات في السياسات والمخططات والاستراتيجيات في الحكومات المحلية والوطنية أثناء الإعداد لتقرير الموئل الثالث. ويدعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مجلس الإنماء والإعمار في إعداد التقرير الوطني للبنان في الموئل الثالث. ومن المقرر أن يتم إعداد التقرير تحت اسم «مدخلات ودعم العملية التجهيزية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة؛ الموئل الثالث» استجابة للقرار ١٤/٢٤ الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والذي تم إقراره في جلسته الرابعة والعشرين. وفيما يخص الحكومة اللبنانية، ممثلة في مجلس الإنماء والإعمار، سيغطي التقرير ويوفر توصيات لسياسة الحكومة بشأن السكان وتخطيط الأراضي والبيئة والحكم والتشريع. وسوف يكون تقرير الموئل الثالث هو الأساس الذي تنطلق منه المناقشات أثناء مؤتمر الموئل الثالث.

التخطيط والتصميم الحضريين

يمكن مجدداً إيضاح التحسين في السياسات الحضرية الوطنية والأطر المكانية للمدن المدمجة والمتكاملة والمترابطة من خلال برامج تصنيف المدن والأحياء. فقد أضاف اندلاع الأزمة السورية في ٢٠١١ مزيداً من الضغط على لبنان. وتظهر إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ما يقرب من ١،٢ مليون لاجئاً قد عبروا الحدود اللبنانية، منهم ١،١٦ مليون مسجلين كلاجئين سوريين و٤٥،٠٠٠ لاجئ فلسطيني من سوريا. ويوجد حوالي ٣٥٪ من اللاجئين القادمين من سوريا في الأربع مناطق الحضرية الأكبر: طرابلس، وبيروت، وصيدا، وصور. وهذه المناطق تأوي أكثر من ٥٠٪ من إجمالي السكان في لبنان. وقد أثر تدفق أكثر من مليون لاجئ سوري إلى لبنان على البيئة الحضرية الإجمالية للبلاد، مما أضاف طبقة أخرى من الحرمان على الأحياء الحضرية الفقيرة. وفي غياب البيانات خاصة لساكني المناطق الحضرية، فإن ملفات المدن والأحياء هي أداة طورها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتحليل تأثيرات الأزمة على الأماكن الحضرية. ويتم تطوير هذه البرامج في ٢٠١٥/٢٠١٦. وهي تأخذ في الاعتبار ترابط القطاعات الحضرية والخرائط وتحلل حركات السكان وقدرة البنية التحتية الاجتماعية والعمرانية والضغوط عليها وكذلك الضرر الواقع على الاقتصاد والأسواق، بما في ذلك المأوى والإسكان وسوق الإيجار. كما أنها تحدد كيفية تغلب المجتمعات على الأزمة وقدرة الجهات المانحة المحلية، بما في ذلك أي الجهات منوط به فعل أي من المهام وما هي الفجوات الرئيسية. إن هذه الأداة السريعة متعددة القطاعات قادرة على مساعدة السلطات المحلية والمجتمع الإنساني في تحديد الأحياء التي تكون في حاجة ماسة، وتستخدم كأساس لتخطيط التدخلات متعددة القطاعات حسب المنطقة مع الجهات المانحة ذات الصلة. وبشكل أكثر تحديداً، ستستخدم ملفات الأحياء كأساس لمشاريع تطوير أحياء متكاملة في المأوى والبنية التحتية والخدمات والمساحات العامة. وسيتم تطوير ملفات المدن والأحياء بالتعاون الكامل مع السلطات المحلية والوطنية من أجل توفير أدوات التغيير والدعم في التخطيط وبناء القدرات والتعاون من خلال تنفيذ استراتيجيات تطوير الأحياء.

وستركز أيضاً ملفات المدن والأحياء على السياسات والمخططات والتصاميم التي تستهدف إلى الوصول إلى مدن وأحياء مدمجة ومتكاملة ومترابطة. وكجزء من البرنامج القادم في ٢٠١٥/٢٠١٦ بشأن ملفات الأحياء، قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتنفيذ تقييم سريع خلال أكتوبر ٢٠١٥ في النبعة لمشروع شامل لتطوير الأحياء. وأظهرت النتائج أن واجهات المآوي والمباني في حالة مريعة. و٦٢٪ من المنازل التي تم تقييمها لديها شرفات ونوافذ غير أمنة.

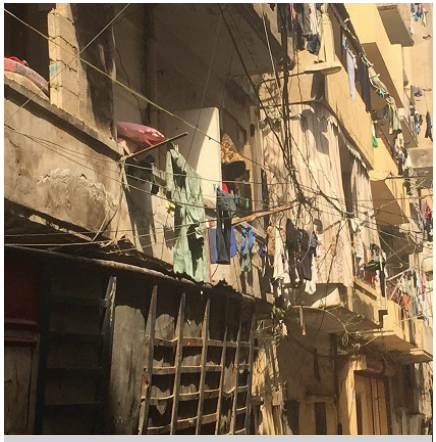

النبعة – برج حمود – بيروت – 2015

أطفال لاجئين سوريين – الساحل الزهراني – الصرفند – 2014

كما أن البنية التحتية المشتركة في الحي في حالة مزرية ، مع مياه الأمطار الآتية من المباني التي لا ترتبط بشبكات مياه الأمطار مما يتسبب في أضرار لهذه المباني. وبالكاد تتواجد مساحات عامة داخل المنطقة. وسيتم تنفيذ المشروع بمشاركة كاملة من بلدية برج حمود وأعضاء المجتمع. والبلدية حتى الآن مثقلة بالخدمة وطلب الصيانة نتيجة لعدد السكان المتزايد دون الحصول على التمويل المبدئي والقدرة البشرية اللازمة للتعامل مع حجم الطلبات الضخم. وسيأخذ تطوير الحي في الحسبان نهجاً متكاملاً للتطوير العمراني اللازم في جميع النواحي الرئيسية للمأوى والبنية التحتية والخدمات والمساحات العامة.

الاقتصاد الحضري

تعد قدرة المدن المشاركة على إقرار وتنفيذ الاستراتيجيات الداعمة للنمو الاقتصادي الشامل جزءً متكاملٍ من برنامج إعداد ملفات المدن والأحياء. ويجري تنفيذ المشروع بالفعل خلال ٢٠١٥/٢٠١٦. ويتوقع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان أن يتم تطوير وتفعيل ملفات المدن والأحياء لصور وبيروت وصيدا بالتعاون مع بعض الجهات الوطنية والحكومية وكذلك السلطات المحلية. والهدف من ملفات المدن أن يتم تطويرها كأداة تستخدمها السلطات المحلية لزيادة قدراتها التخطيطية وقدراتها على الاستجابة. وكذلك يعنى بملفات المدن تشجيع السلطات المحلية على التخطيط لفئاتها المستهدفة فيما يخص الاستدامة الاقتصادية وإنتاج مخططات تنمية شاملة واستراتيجية وتطوير مخططات أحياء أكثر فعالية على المدى البعيد بدلاً من أن يأتي رد الفعل على أساس كل حالة على حدة.

كما ستراجع الملفات قدرة المدن التشغيلية واقتصادها وخدماتها وقدرات التفهم وآليات التعامل لتحديد أولويات الإنعاش. وسيساعد هذا في تحسين قدرة المدن المستهدفة لإقرار السياسات والبرامج الحضرية الداعمة للتوظيف وأسباب العيش والفرص التي يتزايد الطلب عليها مع التركيز على شباب ونساء الحضر. وتشكل ملفات المدن والأحياء إطاراً تستمد منه السلطات المحلية والحكومية والوطنية خطط العمل والبرامج. وكذلك، غالباً ما يشكل الشباب والنساء مورداً لا يتم الاعتماد عليه غالباً والذي يمكن تحفيزه من أجل تحسين الأحوال المعيشية لكل من المجتمعات المضيفة واللاجئين كمصادر للتوظيف وعوامل تحفيزية، بالنظر إلى نهج برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المتكامل في دمج الشباب والمساواة بين الجنسين في وضع البرامج.

الخدمات الحضرية الأساسية

تتضح السياسات والتوجيهات فيما يخص الوصول العادل للخدمات الحضرية الأساسية المستدامة التي تقوم بتنفيذها السلطات المحلية والمناطقية والوطنية من خلال عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والدور الذي يضطلع به في خطة الاستجابة للأزمة اللبنانية. كما يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بدور القائد فيما يخص المأوى بالاشتراك مع جهات أخرى في خطة الاستجابة الوطنية والمشتركة بين الوكالات. وسمح هذا الدور لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للتحسين والتأثير بشكل مباشر على سياسات وتوجيهات الوصول العادل للخدمات الأساسية الحضرية المستدامة التي نفذتها السلطات المحلية والمناطقية والوطنية في ٢٠١٥. وتم عمل هذا من خلال البرامج والشركاء التالي ذكرهم:

يضطلع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بدور القائد فيما يخص المأوى بالاشتراك مع جهات أخرى، ويلعب دوراً جوهرياً في خطة الاستجابة للأزمة اللبنانية والتي تم وضعها استجابةً للأزمة السورية التي بدأت منذ ٢٠١١. وتم صياغة خطة الاستجابة للأزمة اللبنانية من قبل هيئات الأمم المتحدة وكافة المنظمات غير الحكومية الدولية الفاعلة في لبنان (مثل منظمة أوكسفام، والمجلس النرويجي للاجئين والمجلس الدنماركي للاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للرؤية العالمية ووكالة التعاون التقني والإنمائي ومنظمة كير الدولية وآخرون) والحكومة. وتعمل خطة الاستجابة هذه كبرنامج تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء وتقودها وزارة الشؤون الاجتماعية. ومن الجانب الإنساني يقود هذه الخطة مكتب المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة. وتهدف الخطة إلى تنسيق الاستجابة المؤسسية وتتبع نهجاً قطاعياً يغطي المأوى والحماية والأمن الغذائي والمساعدة الأساسية والتعليم والصحة والمياه والأحوال المعيشية والترابط الاجتماعي.

منذ ٢٠١٣، بنى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان على خبرته في بناء قدرات البلديات تجاه السلطات المحلية الكفء والشركاء الموثوقين وأطلق مشروع «تعزيز دور اتحادات البلديات للاستجابة لاحتياجات مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة». والهدف من المشروع هو دعم عملية الإقامة لعائلات اللاجئين من خلال مشاركة فاعلة للبلديات واتحادات البلديات في تحديد وتقييم وتيسير مرافق مأوى لائقة والتي تتوافق مع معايير وأعراف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم المشروع المجتمعات المضيفة من خلال تنفيذ مشروعات ملائمة يمكنها الاستجابة لاحتياجات فئات المجتمع وتعزيز الحصول على خدمات حضرية أساسية مع الأخذ في الاعتبار أعداد اللاجئين القائمة والمرتقبة.

من خلال المشروع أطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مكتبين فنيين إقليميين في اثنين من اتحادات البلديات في الساحل الزهراني وإقليم الخروب. وحالياً يلعب المكتبان الفنيان الإقليميان دوراً كبيراً في المساعدة والمساهمة في التخطيط المحلي وتنفيذ أنشطة مشروعات متنوعة لتيسير وتعزيز الاستجابة للأزمة السورية في القطاعات المختلفة للمأوى والبنية التحتية والخدمات. وقد ساهم برنامج الأمم المتحدة من خلال الدعم المالي والفني بالإضافة إلى التنسيق المستمر لأنشطة المشروع. وزاد هذا من قدرة السلطات المحلية ويساهم في تدفق الاستثمار في الخدمات الحضرية الأساسية.

ويعد المكتبان الفنيان الإقليميان مسؤولين عن:

١. تحسين وصول المياه لـ ٢٠،٠٠٠ فرداً في منطقة النبطية؛
٢. وصول ٤٥،٠٠٠ من الأسر لمنظومات الصرف الصحي في جبل لبنان وفي الجنوب؛
٣. تحسين وتنسيق ١٠ بلديات لديها منظومات من أجل زيادة الوصول إلى خدمات صرف صحي ذات كفاءة.

الإسكان وتطوير العشوائيات

يمكن اعتبار صياغة وتنفيذ الإسكان الوطني وتطوير العشوائيات واستراتيجيات وبرامج منع العشوائيات التي تتكامل مع رؤية ومبادئ استراتيجية الإسكان العالمية كجزء من برنامج إعداد ملفات الأحياء. ويجري بالفعل العمل على إعداد ملف الحي في

نشاط ترويج النظافة للأطفال – 2015

النبعة حيث يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بجهود في معالجة الأزمة الحضرية في الأحياء الفقيرة. وتسعى هذه المبادرة إلى تحسين الأحوال المعيشية لمجتمعات اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة من خلال تبني استراتيجيات شاملة لتطوير الأحياء .

الحد من المخاطر وإعادة التأهيل

من خلال تعزيز دور اتحادات البلديات للاستجابة لاحتياجات مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، أطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مكتبين فنيين إقليميين في ٣ من اتحادات البلديات في الساحل الزهراني وإقليم الخروب. وتم وضع المكتبين الفنيين الإقليميين بهذه الطريقة لزيادة قدرة المدن على مكافحة الكوارث ولعب دور فاعل في سياسات واستراتيجيات وبرامج الحد من الخطر الحضري. ويجذب المكتبان انتباه البلديات لقضايا مثل ترميم الواجهات ورفع الوعي بشأن أهمية المساحات العامة بالتنسيق مع السلطات المحلية والوطنية في حالة حدوث الكوارث أو التهديدات الطبيعية. ويلعب المكتبان دوراً فاعلاً ويساعد وضعهما في الاتحادات على زيادة فعاليتهما وتأثيرهما على العديد من البلديات.

وبالإضافة إلى ذلك، تم اختيار مدينتي بيروت وطرابلس كمدينتين رائدتين للبرنامج العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، برنامج تصنيف قدرة المدن على مكافحة الكوارث. ويزود برنامج تصنيف قدرة المدن على مكافحة الكوارث الحكومات الوطنية والمحلية بالأدوات اللازمة للقياس وزيادة القدرة على مكافحة الآثار المتعددة للكوارث، بما في ذلك تلك التي تتعلق بالتغيير المناخي. ويأتي ذلك بالعمل من خلال الشراكات مع الجهات المعنية بما في ذلك الوكالات الدولية والمعاهد الأكاديمية والبحثية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وسيطور برنامج تصنيف قدرة المدن على مكافحة الكوارث نهج تخطيط وإدارة حضرية متكامل وشامل لتصنيف ومتابعة قدرة أي مدينة على مكافحة كافة الكوارث المعقولة.

وكجزء من برنامج إعداد ملفات المدن والأحياء، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان الذي يضطلع بدور القائد فيما يخص المأوى بالاشتراك مع جهات أخرى في خطة الاستجابة للأزمة اللبنانية، يجري العمل بالفعل على ملف الحي والتقييم السريع في الضواحي الشرقية لبيروت والنبعة. وتهدف جهود برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى تنفيذ برامج إعادة تأهيل المأوى من خلا العمل في شراكات وأن يساهم المجتمع في المدن المستدامة والمكافحة للكوارث والمستوطنات البشرية الأخرى. ويعالج ملف الحي الأزمة الحضرية في المدن وبشكل أساسي في الأحياء الفقيرة من خلال إقرار نهج متكامل. وتسعى

تدريب المدربين – فندق "لو كريون برمانا" - 2015

هذه المبادرة إلى تحسين الأحوال المعيشية لمجتمعات اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة من خلال إقرار استراتيجيات شمولية لتطوير الأحياء .

الأبحاث وتنمية القدرات

قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان بنشر المطبوعات التالية:

«هل لهم من ماوى؟» بالاشتراك مع معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بالجامعة الأمريكية ببيروت.

«إصلاح أنظمة التخطيط الحضري في لبنان: نتائج التقييم البحثي» يونيو ٢٠١٣.

«قضايا الإسكان والأراضي والملكية في لبنان: تداعيات أزمة اللاجئين السوريين» دراسة بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الأوروبي.

«بطاقة معلومات حول مدينة طرابلس». (المنشورات القادمة)

كجزء من برنامجه بشأن «تعزيز دور اتحادات البلديات في الاستجابة لاحتياجات مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة» بتمويل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتنظيم حملات وأنشطة مكثفة لرفع الوعي عن الصحة والوقاية والتي من المقرر أن تستهدف ٧٣٣٦ لاجئ و٧٩٣٦ نسمة من السكان المستضيفين بهدف الحد من مشاكل الصحة من خلال التغييرات السلوكية.

تعالج حملات التوعية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موضوعات الصحة والوقاية التي تؤثر بشكل مباشر على الأحوال المعيشية للمجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين. وصممت حملات التوعية خصيصاً لتكون موجهة للجمهور وهي تستهدف:

أ- تنفيذ جلسات التوعية والحملات الإعلامية المكثفة في أماكن التواجد المتزايد للاجئين: اتحادات بلديات إقليم الخروب وغرب الأعلى والشحار جهار والساحل الزهراني والنبطية وصور؛

ب- زيادة معرفة المجتمعات المضيفة واللاجئين فيما يخص قضايا الصحة والأمن الغذائي والوقاية مثل الإسهال/محاليل الجفاف/غسل اليدين، وسلسلة التلوثات (مياه الطعام والتغوط في الأماكن العامة، والحشرات الناقلة)، والنظافة الشخصية، وسلسلة تخزين المياه والعلاج، وصحة المرأة أثناء الطمث، وإدارة المخلفات الصلبة.

ج- زيادة مهارات وقدرات مروجو الرعاية الصحية من خلال ورشة عمل تدريب المدربين.

تعد كافة مشروعات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فرصاً للتعلم حيث إن المدن والأحياء في لبنان في حالة تغيير مستمر ويظل دائماً الأمن والوصول قضيةً تحتاج لحل. ويعد كل مشروع فرصة للتعلم وجذب شركاء جدد من الحكومات أو الوكالات أو الأوساط الأكاديمية المحلية أو القطاع الخاص الذي دائماً ما يقدم الدعم للتنفيذ الناجح للمشروع من خلال جلب إمكانيات وآفاق جديدة والعمل معاً تجاه بناء مستقبل حضري أفضل في لبنان.

شركاء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الجهات المانحة:

حكومة فنلندا
حكومة هولندا
حكومة قبرص
الاتحاد الأوروبي
وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية
الهيئة السويسرية للتنمية والتعاون

هيئات الأمم المتحدة:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
هيئة الأمم المتحدة للمرأة

الحكومة الوطنية:

وزارة الشؤون الاجتماعية
وزارة الصحة العامة
وزارة الطاقة والمياه
وزارة التربية والتعليم العالي
وزارة الداخلية
وزارة البيئة

السلطات المحلية:

بلدية بيروت
اتحاد البلديات

المنظمات الوطنية والدولية:

مجلس الإنماء والإعمار
الجامعة الأمريكية في بيروت
المنظمة الدولية للرؤية العالمية
جمعية التنمية للإنسان والبيئة
جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية
جمعية الشبان المسيحيين
لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني

الرؤية المستقبلية والمخططات المرتبطة بالخطة الاستراتيجية الوطنية والخطة الاستراتيجية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

يعمل البرنامج في لبنان تحت التوجيه والمتابعة المباشرة للمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للدول العربية، وبدعم من الفروع المختلفة على مستوى الإدارة العامة. وتتوافق كافة البرامج المطورة على المستوى الوطني مع نتائج المشروعات الفرعية التي تم وضعها كجزء من الخطة الاستراتيجية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

وعلى المستوى الإقليمي، تعكس الخطة الاستراتيجية الخطة العالمية مع تأكيد على القضايا التي لها صلة أكثر باحتياجات المنطقة العربية.

وسيحث البرنامج الوطني في لبنان وسيعمل بشكل وثيق مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للدول العربية في السنوات القادمة لتوضيح البرامج والمشروعات المناطقية المشتركة التي تعالج المشاكل والقضايا العامة عبر البلدان العربية.

وهناك حاجة للمعالجة المناطقية للقضايا المشتركة التي تؤثر على معظم البلدان العربية وأزمة اللاجئين وندرة المياه، الخ.

تنفيذ خزان المياه في الأنصارية لتوفير واحدة من الاحتياجات الأساسية

المشروعات المنجزة والمشروعات الجاري تنفيذها

عنوان المشروع	الجهة المانحة	التكلفة (بالدولار الأمريكي)	السنة
المرحلة ١: ما قبل أزمة اللاجئين السوريين (٢٠٠٧ - ٢٠١٣)			
الإدارة الرشيدة لتعزيز إعادة الإعمار بعد الحرب في جنوب لبنان	حكومات فنلندا وهولندا وقبرص	١،٧٧٠،٠٠٠ يورو	٢٠٠٧-٢٠٠٩
وحدة إعادة الإعمار المتنقلة لإنعاش المأوى ودعم الأسر المتضررة في جنوب لبنان والبقاع	المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية	٤٠٠،٠٠٠ يورو	٢٠٠٧
إنعاش المأوى ودعم الأسر المتضررة في حي السلم	المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية	٧١٣،٠٦٨ يورو	٢٠٠٧
الدعم المتكامل لإعادة تأهيل المنطقة المجاورة لمخيّم نهر البارد	الاتحاد الأوروبي	٢٣١،٧٦١ يورو	٢٠٠٨
تعزيز إنعاش المجتمعات المحيطة بمخيم نهر البارد	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٦٨،٥٠٠ دولار أمريكي	٢٠٠٨
تحسين إدارة البلديات لتطبيق اللامركزية الفعّالة في لبنان	وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية	٥٠٠،٠٠٠ يورو	٢٠٠٩-٢٠١٢
تنميط تقديم الخدمات في المناطق المجاورة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين الاثني عشر في لبنان	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٥،١٤٥ دولار أمريكي	٢٠٠٩
استراتيجية التنمية المستدامة في الفيحاء	اتحاد بلديات الفيحاء	٤١،٠٠٠ دولار أمريكي	٢٠١٠
نحو حلول مستدامة لتحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان	الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون	٦٦٨،٤٨٨ دولار أمريكي	٢٠١١-٢٠١٥
معالجة النقاط الساخنة في المناطق الحضرية	صندوق بناء السلام	٢٩١،٥٧٥ دولار أمريكي	٢٠١٢-٢٠١٤
مدن آمنة وصديقة للجميع	اليونيسيف	١٢٥،٠٠٠ دولار أمريكي	٢٠١٢
المرحلة ٢: أثناء أزمة اللاجئين السوريين (٢٠٠٧ - الآن)			
تعزيز دور اتحادات البلديات للاستجابة لاحتياجات مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٣،٣٦٣،٦١٢ دولار أمريكي	٢٠١٣
تحسين الظروف الحياتية في المجتمعات المضيفة للتجمعات الفلسطينية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١،٣٠٤،٠٢٨ دولار أمريكي	٢٠١٤
تعزيز دور البلديات للاستجابة لاحتياجات المأوى للاجئين السوريين في لبنان	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٣٤٦،٤٠٢ دولار أمريكي	٢٠١٤
تعزيز دور اتحادات البلديات للاستجابة لاحتياجات مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٨٠٤،٩٦٠ دولار أمريكي	٢٠١٤
	اليونيسيف	١،٤٨٣،٠٧٦ دولار أمريكي	٢٠١٣
قضايا الإسكان والأراضي والملكية في لبنان	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين		٢٠١٤
تعزيز الوصول إلى المياه والصرف الصحي في جنوب لبنان للاستجابة لاحتياجات مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة	اليونيسيف	٢،٢٩٥،١٥٠ دولار أمريكي	٢٠١٥

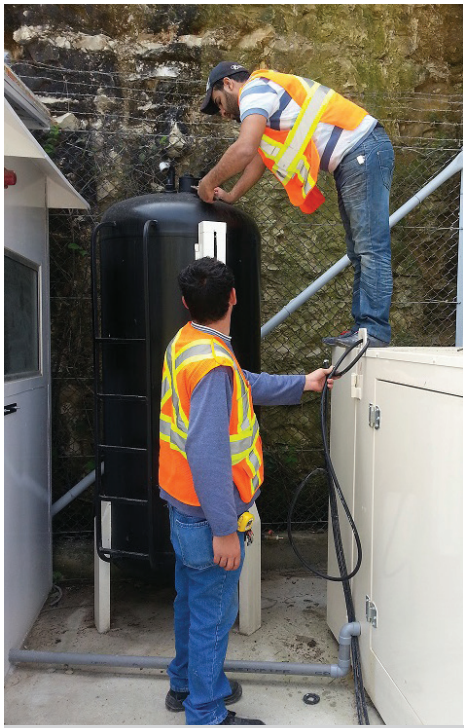

لبعا - 2015

مخيم الداعوق للاجئين الفلسطينيين - بيروت - 2014

مشهد افقي – بيروت – لبنان

حقوق الطبع © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) 2016

جميع حقوق الطبع محفوظة
.(برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل
صندوق بريد: 30030 00100 نيروبي، كينيا
(الهاتف: 254-020-7623120 (المقر الرئيسي

www.unhabitat.org

إخلاء المسؤولية القانونية

إن التسميات وعرض المواد في هذا التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأية دولة، أو إقليم، أو مدينة أو منطقة أو أي سلطة من سلطاتها، أو فيما يخص حدودها أو تخومها أو نظامها الاقتصادي أو درجة تقدمها. ويمكن إعادة النشر دون موافقة مسبقة شريطة الإشارة إلى المصدر.

إن الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أوالأمم المتحدة أوالدول الأعضاء.

صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.
مكتب اليونيسكو الإقليمي - الشارع الرياضي - منطقة الجناح
بيروت
الهاتف: ٨٥٠٠١٣ ا ٩٦١ + داخلي ١١١
البريد الإلكتروني: info.lebanon@unhabitat.org
الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org/Lebanon

UN HABITAT

ar.unhabitat.org/Lebanon